وزير النفط يفتتح مركز خدمات «محروقات» بدمشق

قدور: لتسهيل أمور المواطنين وإنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة واختصار زمن إنجاز المعاملات

يعتمد على الربط الشبكي مع الوزارات المعنية بتقديم الخدمات

| الوطن

افتتح وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور أمس خدمات شركة محروقات بدمشق، المزود بجميع التجهيزات التي تمكنه من تقديم خدماته للمواطنين بيسر وسهولة وفق دور إلكتروني يضمن عدم التجاوز ويختصر زمن إنجاز المعاملات.

المركز الذي يقع في مبنى شركة محروقات بالعدوي يوفر خدمات متعددة تشمل البطاقة الإلكترونية، وإصدار بطاقة عائلية وبطاقة آلية، وبطاقات بدل ضائع، وتعديل البيانات، وإيقاف البطاقة، إضافة إلى متابعة إصدار البطاقات الحكومية، ومتابعة المراجعات حول نظام التتبع الالكتروني GPS لوسائل النقل العام والآليات الحكومية، وإصدار ومتابعة مراجعات بطاقات الفعاليات الخاصة والجهات العامة لمادة الغاز.

كما يوجد في المركز نافذة خاصة لاستقبال مراجعي المديرية التجارية في شركة محروقات وتوجيههم إلى القسم المختص ضمن مبنى الشركة حسب مرجعية كل معاملة.

الوزير قدور بيّن أن الهدف من المركز تسهيل أمور المواطنين وإنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، حيث إن الموظفين المعنيين في صالة واحدة، ما يسهم في اختصار زمن إنجاز المعاملات.

وأشار الوزير قدور إلى أنه تم تزويد المركز بتجهيزات فنية وتقنية متطورة تعتمد على الربط الشبكي مع الوزارات المعنية بتقديم الخدمات المطلوبة بالاستفادة من قاعدة بيانات مركزية الأمر الذي يسهم بتقديم أفضل الخدمات وتبسيط الإجراءات، لافتاً إلى أن افتتاح المركز يأتي في إطار التوجهات الحكومية لتسهيل معاملات المواطنين.

بشار إلى أنه بإمكان المواطن الحصول على كل الخدمات المتعلقة بالبطاقة الالكترونية وإجراء التعديلات المطلوبة.

مع تشغيل منصة الإدارة الإلكترونية الوطنية للدعم الحكومي.. إخراج حالات جديدة من الدعم

مدير المعرفة التقانية لـ«الوطن»: إطلاق المنصة لعدم إشغال الجهات الحكومية بالتأكد من أحقية الدعم أو لا

| رامز محفوظ

أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة المعلومات عن تنفيذ استبعادات جديدة لمن هم خارج القطر، وذلك بناء على التحديثات التي تم تنفيذها مؤخراً لدى سجل الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية، حيث شملت الحالات التي يكون فيها رب الأسرة (صاحب البطاقة الإلكترونية) مغادراً للجمهورية العربية السورية لأكثر من عام، كما تم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم الحكومي ضمن البطاقات الإلكترونية العائلية، ممن هم داخل القطر، المرتبطة ببيانات وزارة الداخلية – إدارة الهجرة والجوازات، مؤكدة أن هذا التحديث يأتي في إطار دور الوزارة بإدارة وتشغيل منصة الإدارة الإلكترونية الوطنية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي.

وأوضحت الوزارة أنه تم تنفيذ هذا التحديث بعد تحديث المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني لإدارة الهجرة والجوازات ومطابقته مع معلومات السجل الإلكتروني في السجل المدني.

وذلك بهدف تقديم أدوات رقمية للمواطنين للحصول على خدمات حكومية رقمية آمنة، فقد أصبحت معالجة الاعتراضات المسجلة من المواطنين على منصة المواطن تتم بشكل لحظي ومؤتمت، لحالتي أصحاب البطاقات الإلكترونية المسافرين خارج القطر وحالة عدد المستفيدين من الدعم الحكومي ممن هم داخل القطر ضمن البطاقات العائلة الإلكترونية، بحيث ستتم إعادة المستحقين للدعم من الأشخاص المستفيدين من البطاقات الإلكترونية بعد مضي ثلاثة أشهر على عودتهم للقطر من دون أي تدخل بشري.

مدير المعرفة التقانية في وزارة الاتصالات حسين سلمان أكد في تصريح لـ«الوطن» أن إطلاق منظومة التوافق البيني التي تعمل على مستوى الدولة وتربط السجلات الحكومية بشكل كامل مع بعضها، يهدف إلى عدم إشغال كل الجهات الحكومية بالتأكد من أحقية المعترض لاستعادة الدعم أو لا.

وقال: بسبب وجود أنواع متعددة للاستبعاد منها استبعاد خاص بوزارة النقل لمن يمتلك آلية أو مركبة تاريخ صنعها عام ٢٠٠٨ فما فوق وسعتها تزيد على ١٥٠٠ CC إضافة لاستبعاد الشخص من الدعم لامتلاكه أكثر من آلية واستبعاده لامتلاكه سيارة فارهة، إلى جانب الاستبعاد الخاص بجهات عامة أخرى مثل امتلاك الشخص فعالية تجارية ولديه سجل تجاري من الدرجة الثالثة فما فوق أو فعالية تابعة لوزارة السياحة أو لوزارة التربية إضافة لامتلاك الشخص أسهماً في جامعة، قامت الوزارة في المرحلة الأولى بربط أربعة سجلات وهي سجل المركبات وسجل المحروقات «كل البطاقات الإلكترونية العائلية منها والآلية» والسجل المدني وسجلات الدعم، وأصبحت هذه السجلات مؤتمته ومرتبطة مع بعضها، وفي حال إجراء أي تحديث لأي سجل يظهر تلقائياً في السجلات الأخرى ونتيجة لنجاح هذه المرحلة وإثبات فعالية الربط جاء توجيه لتطبيق الربط على سجلات أخرى جديدة خلال العام الحالي وهي السجل التجاري والسجل الصناعي وسجل العاملين بالدولة وسجل الهجرة والجوازات الذي تم ربطه ووضعه بالخدمة.

مضيفاً: فعلى سبيل المثال هناك قرار سابق من رئاسة مجلس الوزراء بعدم استبعاد الموظف الحكومي أو المتقاعد من الدعم في حال امتلاكه آلية أو أكثر، وفي حال اعتراضه بوثيقة تثبت أنه موظف أو وثيقة تأمين تقاعدي ويذهب الاعتراض تلقائياً إلى الجهة المعنية بالتوظيف للشخص إلى مفوضين من الجهات الحكومية للمعالجة، أما اليوم وبعد بدء وزارة الاتصالات مؤخراً بربط سجل العاملين والمتوقع أن ينجز خلال مدة ستة أشهر وفقاً للخطة الموضوعة من الوزارة، يمكن التأكد إلكترونياً من أن الشخص صاحب الاعتراض موظف أو لا.

الاقتصاد... كلمة السر في مجلس الشعب الجديد

الحاجة لتغيير آلية التفكير في مناقشة الأوضاع الاقتصادية

| جلنار العلي

شعارات كثيرة تقدم بها أعضاء مجلس الشعب الذين نجحوا في الدورة الجديدة عند إعلان ترشحهم للمجلس، نسبة كبيرة منها تتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية، منها ما جاء فضفاضاً ومنها ما جاء محدداً بتحسين الصناعة أو الاقتصاد الزراعي وغير ذلك، فما المطلوب اليوم من مجلس الشعب الجديد لتحقيق هذه الشعارات التي تقدّم بها الأعضاء؟ وهل هم قادرون فعلاً على ذلك؟

الخبير الاقتصادي محمد كوسا بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن مجلس الشعب هو سلطة تشريعية ويقتصر دوره على هذا الجانب وليس له دور اقتصادي فاعل، فالحكومة هي من تدرس القوانين واحتياجات المرحلة الحالية، وما إن كانت هناك حاجة لتعديل بعض القوانين الموجودة أم إحداث نشاطات اقتصادية جديدة، فتقوم بصياغة التشريعات وتقدمها لمجلس الشعب.

وتابع: «للحكومة بانوراما خاصة بها عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والإجرائية وغير ذلك، ويجب أن تكون للمجلس نسخة عن هذه البانوراما عن الواقع العام وأن يرى الصورة كاملة بين ما يصله من الناس وما يطرح في الحكومة ليكون هناك تناغم، وأن تكون اللجان المنبثقة عنه لجاناً متناغمة ومتناسقة لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وأن يتم تدقيق لكل القوانين والمشروعات سواء تلك الموجودة أو التي تقدمها الحكومة للمجلس، وأن تكون لدى الأعضاء إمكانية رؤية ما وراء الواقع والحصول على تفسيرات حقيقية ومنطقية من الحكومة، فإن كان يجب ألا يحصل خلاف بين الحكومة ومجلس الشعب على الغايات السامية، فيجب عندما يكون الأداء الحكومي متدنياً أن يؤدي المجلس دوره في المحاسبة».

وأشار إلى وجود عدة قضايا تحتم على أعضاء مجلس الشعب الجدد تغيير آلية التفكير فيها. إذ لا يمكن للمجلس أن يكون على الحياد في الجانب الفني لتلك القضايا، فمثلاً يجب تغيير آليات مناقشة الموازنة العامة للدولة من خلال بذل جهد أكبر لضبط مشكلة الإنفاق العام لدى الحكومة، والعمل بشكل أكثر دقة لمراقبة الأداء الاقتصادي اللاحق، كما يجب نقل صوت الشارع بالمسائل اليومية المتعلقة بالدعم وإعادة هيكلته، والاهتمام بالقضايا الجوهرية المتعلقة بالانطلاق نحو التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي الفاعل في المستقبل، وفق ما نص عليه الدستور، إذ تتمثل تلك المهام بإقرار القوانين ومناقشة بيان الوزارة وحجب الثقة عن الوزارة أو أحد الوزراء، وإقرار الموازنة العامة وخطط التنمية، فالوزارة تتقدم خلال ٣٠ يوماً من تشكيلها بياناً إلى مجلس الشعب لمناقشته وتكون مسؤولة عن تنفيذ بيانها أمامه، فهنا يتولى المجلس مهام محاسبة الوزارة على تقصيرها.

وحاول عريش تقييم عمل أعضاء مجلس الشعب في الدورات الماضية قبل ذكر ما هو مطلوب في الدورة الحالية، فرأى أنه في كل دورة يحاول المجلس نيل رضا الحكومة، فهو لم يمارس سلطته كسلطة تشريعية وولم يناقش خطط الحكومة أو يعدل عليها ويسألها على أي تقصير، متسائلاً: «لا أعرف إن كان مجلس الشعب غائباً أم مغيباً، فنحن لم يسبق ورأينا أحد أعضائه يحتك مع المواطنين ويرى طلباتهم، فهناك الكثير منهم يستغلون الحصانة وغير ذلك من الميزات التي يحصلون عليها».

وأكد أنه من خلال متابعته كل انتخابات مجلس الشعب في سورية منذ عام ١٩٧٠ وحتى الدورة الماضية، لم يجد أي دور فاعل له، إذ لم يقم الأعضاء سوى مرة واحدة باستجواب ٤ وزراء وحجب الثقة عنهم في ثمانينيات القرن الماضي ولم يتكرر ذلك وربما لن يعاد حسب تعبيره، معتبراً أن المجلس يأتمر بأوامر معينة ويسير بمضمونها.

ورأى عريش أن نسبة المشاركة بالانتخابات المتمثلة بـ٣٨ بالمئة من عدد السكان تشير إلى ضعف الثقة بمجلس الشعب من المواطنين وعدم وجود قناعة لديهم بأنه يمثلهم، متسائلاً: «ما إنجازات الأعضاء على الأرض خلال الدور التشريعي الثالث؟ وماذا قدموا لخدمة الشعب؟ وما مداخلاتهم أمام الحكومة؟» مؤكداً أن كل ما ناقشوه يتعلق بزيادة الرواتب والأجور وتقليل مدة استلام أسطوانة الغاز، لكن لم يتم اقتراح أي مشروع قانون يخدم الحياة الاقتصادية في سورية.

وأكد عريش أن المرحلة الجديدة تحتاج إلى تشريعات جديدة وإلغاء تلك المتناقضة مع بعضها بعضاً، كما يجب أن يتم إجراء إعادة نظر جوهرية وجذرية للتشريعات القديمة، وحل هذا التشنج في مفاصل الاقتصاد الوطني، ويجب أن تقر مشروعات قوانين لتحقيق المنافسة بالسوق وإطلاق الحرية للأعمال الاقتصادية.

الحكومة أعلنت ٦٠ مزاداً لأراض من أملاك الدولة خلال ٢٠٢٤

مديرة «الإسكان» لـ«الوطن»: بعض المزادات حصلت على زبائن وقسم منها لم يتقدم لها أحد

منصة للمزادات توضح موقع العقار على خرائط جغرافية والمساحة

| راما العلاف

كشفت مديرة المؤسسة العامة للإسكان راما الظاهر في حديثها لـ«الوطن» عن منصة خاصة بالمزادات التي تعلن عنها المؤسسة، حيث يرتبط الإعلان على المنصة التي يتم العمل عليها بموقع العقار المطروح للاستثمار على خرائط جغرافية توضح مساحته وأبعاده وموقعه وقربه من الشارع الرئيسي واتجاهاته.

ونوهت بأن عدد المزادات المعلن عنها خلال النصف الأول من العام الجاري تجاوز ٦٠ إعلان مزاد على مستوى المحافظات في ريف دمشق «ضاحية قدسيا» وحماة وحمص وحلب اللاذقية وطرطوس متنوعة بين وحدات سكنية ومحال تجارية ومكاتب ومستودعات ومقاسم معدة للبناء.

وأشارت الظاهر إلى أن نسبة جيدة من المزادات رست، من بينها مقسم معد للبناء لمشفى خاص وأيضاً أسواق تجارية وبعضها لم يتقدم لها أحد ومنها لم يصل المزاد إلى الأسعار المناسبة التي تم تحديدها من اللجان المعنية بالمؤسسة، وتجري حالياً دراسة أسباب عدم التقدم وتقييم المزادات التي لم تحقق الغاية منها لمعرفة الأسباب سواء هل كانت الأسعار التي حددتها المؤسسة عالية أم السبب توقيت الطرح مثلاً، وستتم إعادة إعلانها حسب أولويات المؤسسة في الربع الأخير من العام الجاري، من دون أن تذكر عائدات المزادات.

وأوضحت الظاهر أن المزادات تسير وفق خطة ورؤية جديدة منذ بداية عام ٢٠٢٤ من أجل تعزيز مبدأ الشفافية بالعمل وتنظيم عمل المؤسسة حيث تم إعداد آلية لطرح الوحدات العقارية الاستثمارية من خلال وضع خطة عامة تحدد بها الوحدات العقارية الصالحة للطرح في مزادات علنية على مستوى كل فرع في المحافظات، وموعد إعلان كل وحدة عقارية وفق عدة معايير منها نسبة الامتلاء التنظيمي التي تم تقسيمها إلى شرائح، إذ كلما زادت نسبة الإشغال والتنفيذ زادت نسبة الوحدات العقارية التي يتم طرحها في المزادات لتشجيع الأفراد على السكن في بيوتها وتوافر الخدمات التجارية والتعليمية كنسبة وتناسب مع نسبة الإشغال السكني للمناطق مع مراعاة وضع سوق العقارات عند الإعلان عن المزادات.

وقالت الظاهر: لكون المؤسسة العامة للإسكان مؤسسة حكومية ذات طابع اقتصادي وتمويلها ذاتي، بالتالي فإن أحد واردات التمويل هو الاستثمار عبر بيع الوحدات العقارية الاستثمارية الناتجة عن الوحدات التنظيمية المصدقة من الأراضي الواقعة بملكية المؤسسة، وكل مخطط تنظيمي مصدق يكون مبني على برنامج تخطيطي من مكوناته وحدات تجارية وتعليمية خاصة وغيرها تكون لخدمة قاطني المخطط التنظيمي، ويتم طرحها للبيع لتحقيق عائد اقتصادي تمويلي للمؤسسة يستفاد منه في تمويل مشاريع المؤسسة والنفقات الإدارية الخاصة بها وذلك وفقاً للمرسوم التشريعي رقم /٢٦/ للعام ٢٠١٥، ونظام العمليات رقم /٨/ للعام ٢٠١٦ للمؤسسة حيث يتم التصرف بالوحدات العقارية الاستثمارية بيعاً أو تأجيراً «استثمار» إما من خلال طرح الوحدات بمزادات علنية أو مناقصات حسب قانون العقود.